دور جامعة نزوى في نشر مفهوم إقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

أ.م.د. ربيع بن المر الذهلي رحمة بنت ناصر الراشدية
كلية العلوم والآداب، جامعة نزوى، سلطنة عمان وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان

استلام البحث: ٣٠/ ٤ /٢٠٢١ قبول النشر: ٢٠٢١/٦/١٨ تاريخ النشر : ٢٠٢٢/١/٢
https://doi.org/ 10.52839/0111-000-072-007

ملخص البحث:

هدف البحث إلى التعرف على دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي، كما استخدما استبانة مكونة من (٢٠) فقرة موزعة على (٤) مجالات، حيث تم تطبيقها على عينة من (٩٣) عضو هيئة التدريس، وأظهرت نتائج البحث أن دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاء بدرجة متوسطة، وجاء التعليم والتدريب في المرتبة الأولى بأعلى متوسط بينما جاء البحث العلمي والابتكار في المرتبة الأخيرة، كما أظهرت نتائج البحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الجنس، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري الكلية والخبرة التدريسية، وقد أوصى البحث بضرورة قيام رئاسة الجامعة وعمادة البحث العلمي في توفير الدعم المالي للطلبة في مجال البحوث، وقيام مركز ريادة الأعمال وعمادة التخطيط بدراسة احتياجات سوق العمل وتعريف الطلبة بها، وإشراك الطلبة في حملات التوعية التي توجه نحو مؤسسات المجتمع المحلي.

الكلمات المفتاحية: دور، اقتصاد المعرفة، جامعة نزوى.

The Role of Nizwa University in Spreading the Concept of Knowledge Economy among Students from the Perspectives of Faculty Members Point of View

Rabeealthuhli@unizwa.edu.om

rahmanaser2@gmail.com

Abstract

The study aims to identify the role of Nizwa University in disseminating the concept of knowledge economy among students from the point of view of the faculty members. The researchers used the descriptive approach, as well as used a questionnaire consisting of (20) items distributed into (4) fields. It was administered to a sample of (93) Faculty members. The results of the study showed that the role of the Nizwa University in spreading the concept of knowledge economy among students from the point of view of the faculty members was of a moderate degree. The education and training field came first with the highest average, while the scientific research and innovation field came in the last level. There were no statistically significant differences attributed to gender. However, there were statistically significant differences attributed to college and teaching experience. The study recommended the necessity of the university presidency and the deanship of scientific research to provide financial support to students in the field of research. In addition, the entrepreneurship center and the deanship of planning should study the needs of the labor market and introduce students to them. Involving students in awareness campaigns, which are directed towards local community institutions.

Keywords: role, knowledge economy, Nizwa University.

الفصل الأول
التعريف بالبحث

أولا: المقدمة

يشهد العالم اليوم انفجارا معرفيا لا مثيل له في ظل التطور التكنولوجي والحراك الاجتماعي الذي تتنافس فيه المجتمعات للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، فأصبحت المعرفة حاجة ملحة في هذا العصر وموردا أساسيا من الموارد الاقتصادية؛ لأهميتها في دفع عجلة التقدم والتنمية ولحجم تأثيرها على جوانب الحياة المختلفة مما أدى إلى ظهور مفهوم جديد يُعرف ب"اقتصاد المعرفة" أو الاقتصاد الجديد أو الاقتصاد القائم على المعرفة وغيرها من المصطلحات وهو يعبر عن الاقتصاد القائم على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدام نتائجها في زيادة الثروة الاقتصادية وتحسين جودة الحياة ونوعيتها، وتغيير الوظائف القديمة واستحداث وظائف وفرص جديدة وتنميتها وتطويرها كما يوجه مختلف المؤسسات على الابتكار والتجديد والتحسين الدائم المستمر والاستجابة لاحتياجات المستفيدين لإعطائهم ثقة أكبر وخيارات أوسع فضلاً عن أهميته في تحديد طبيعة الإنتاج واتجاهات التوظيف والمهارات المطلوبة.

ولاقتصاد المعرفة مجموعة من السمات أهمها: كثافة المعرفة من حيث الإنتاج والإتاحة وظهور المعرفة كمنتج اقتصادي كما يتميز بكثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبالتالي زيادة تأثير المعرفة عبر القطاعات الاقتصادية وزيادة العاملين فيها مع ظهور نظم لإدارة المعرفة والابتكار والتجديد، كما يقوم اقتصاد المعرفة على مجموعة من العمليات المعرفية تبدأ بإنتاج المعرفة وتنتهي باستثمارها في خدمة الفرد والمجتمع إذ لا قيمة لها إن لم توظف ويستفاد منها بصورة إيجابية
(مؤسسة محمد بن راشد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٥).

وأهم ما ينبغي أن يبنى عليه اقتصاد المعرفة هو التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص، لما له من تأثير مباشر في تكوين موارد بشرية عالية الجودة تتصف بمجموعة من المهارات الخاصة كالإبداع والابتكار والتكيف مع المستجدات بحيث تجعلها قادرة على مواكبة تطور المجتمع ومواجهة متطلبات سوق العمل بكل جدارة وبناء مجتمع معرفي متميز ومتجدد، وقد أشارت دراسة الرحبي (Al-Rahbi, 2008) إلى وجود علاقة قوية وإيجابية بين القوى البشرية العاملة المتعلمة والماهرة وبين النمو الاقتصادي، وأن أغلب الدول القائمة على اقتصاد المعرفة يكون خريجو الجامعات فيها أكثر قدرة على إيجاد فرص العمل وكسب المزيد من الدخل وبالتالي انتعاش الدخل القومي فيها.

وبما أن مؤسسات التعليم العالي بشتى أشكالها تعد الحجر الأساس للتعليم وإنتاج المعرفة واكتشافها ونشرها فإن دورها في نشر اقتصاد المعرفة يأتي من وظائفها الأساسية التي تقوم بها والمتمثلة في التدريس والبحث العلمي والخدمة المجتمعية، وهذا ما أكده بعطوش ولغويل (٢٠٢٠) في أن مؤسسات التعليم العالي تمثل

مركز الانطلاق لتنمية اقتصاد المعرفة وتخطيطه واستثماره في المجتمع من خلال مجموعة من الأنشطة التعليمية والبحثية وفتح الشراكات المجتمعية.

وتقوم سلطنة عمان بجهود حثيثة في هذا المجال فقد أنشأت مجلس البحث العلمي والذي بدوره يطلق مجموعة من المبادرات والبرامج كبرنامج مكافآت الباحثين لرفع معدل إنتاجية البحث العلمي وتعزيز الاهتمام به لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة، وبرنامج الكراسي البحثية لتمويل وتطوير البحوث المحلية خاصة في مؤسسات التعليم العالي وربطها بغيرها من المؤسسات العمانية الخاصة والحكومية والمؤسسات البحثية الدولية، كما قامت بتخصيص العديد من الجوائز الوطنية للبحث العلمي في مختلف فروع المعرفة تشجيعا للباحثين والمبتكرين وطلاب الدراسات العليا للإسهام في بناء القدرات المحلية وتعزيز نشر الأبحاث في السلطنة وفي مجال الابتكار أنشئ مجمع الابتكار في مسقط كذلك برنامج تحويل مشاريع التخرج التقنية لشركات ناشئة من خلال توجيه مشاريع التخرج نحو مواضيع عصرية ناجحة وذات أهمية محليا وعالميا وربطها بقطاع الأعمال وهو إحدى متطلبات تحقيق اقتصاد المعرفة
(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ٢٠٢١).

وبناء على ما تقدم يأتي هذه البحث ليسلط الضوء على الدور الذي تقوم به جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كونها تتصدر ذروة النشاط التعليمي والبحثي في سلطنة عمان.

ثانيا: مشكلة البحث

بناءً على الدور الذي يصنعه التعليم في تعزيز اقتصاد المعرفة وخصوصا ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي باعتبارها الأداة الفعالة التي تسهم في تأسيس نخبة من الكفاءات البشرية المتميزة، ومن خلال اطلاع الباحثَين على الأدبيات والدراسات السابقة حول أهمية هذا الدور، فإن على الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أن تعمل على تكثيف التعليم والبحث والابتكار وتحديث نفسها، فالنظم التقليدية لم تعد كافية لضمان تمكن الجامعات من مواكبة المنافسة العالمية في مجال التعليم (Biesta et al.، ٢٠٠٩). فقد أشارت نتائج دراسة البلوشي والمعمري (٢٠٢٠) على أن أهم مهارات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي أن يركز عليها التعليم العماني مستقبلا تتوزع على خمس مهارات عامة أهمها مهارات المعرفة الأساسية والمهارات المهنية والحياتية والمهارات الرقمية ومهارات الابتكار ومهارات الاتصال. كما أكدت دراسة ديفز وآخرون Davis (2006) et al., أن التعليم العالي له دور كبير في تخريج طلاب يمتلكون الكفاءات والمهارات التي تسمح لهم بالمساهمة الفاعلة في تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة من خلال التدريب على البحث العلمي والابتكار.

وتماشيا مع الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عمان ٢٠٤٠ والتي ركزت في أحد أهدافها على ضرورة تطوير قطاع التعليم من خلال الاهتمام بجودة المخرجات التعليمية وتدريبها وتهيئتها لسوق العمل من أجل بناء

اقتصاد قائم على المعرفة (مجلس التعليم، ٢٠١٧)، فقد تزايد الاهتمام المحلي في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي من قبل بعض الجهات الحكومية والخاصة، لذا سعى هذا البحث إلى التعرف على الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة وجامعة نزوى على وجه التحديد. ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي: ما دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ وينبثقُ عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
٢. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) في تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة تبعا لمتغيرات البحث (الجنس، الكلية، الخبرة التدريسية)؟

ثالثا: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين بها.
٢. الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) في تقديرات أعضاء هيئة التدريس في جامعة نزوى لدور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة تبعًا لمتغيرات البحث (الجنس، الكلية، الخبرة التدريسية).

رابعا: أهمية البحث

يتطرق هذا البحث إلى موضوع دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كما يسهم هذا البحث في التعرف على أهم الآليات والاستراتيجيات التي تُعنى بتخطيط البرامج التعليمية وتطويرها وتنفيذها وتقويمها لتصبح البرامج أكثر فاعلية في إعداد خريجين تتناسب قدراتهم وكفاءاتهم مع متطلبات سوق العمل، كذلك تسهم نتائج البحث في التعرف على جوانب القوة والضعف في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة، والتعرف على أهم السبل للتغلب على جوانب الإخفاق؛ حيث ستقدم التغذية الراجعة لصناع القرار في الجامعة، كما يستمد البحث أهميته من خلال المساهمة في المعرفة العلمية والنظرية عن دور الجامعات بشكل عام وجامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة، حيث يتوقع الباحثون أن يفتح هذا البحث المجال للقيام بدراسات أخرى تتناول مجالات وجوانب أخرى متعلقة باقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان.

خامسا: حدود البحث

تتمثل حدود البحث كالآتي:

١. الحد الموضوعي: يتناول هذا البحث دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة.

٢. الحد البشري: طبق هذا البحث على عينة من أعضاء هيئة التدريس في مختلف كليات جامعة نزوى.

٣. الحد الزمني: تم إجراء هذا البحث في فصل الخريف من العام الدراسي الجامعي ٢٠٢٠/٢٠٢١م.

٤. الحد المكاني: كليات جامعة نزوى في سلطنة عمان.

محددات البحث: تعتمد نتائج البحث على صدق وثبات الأداة المستخدمة، ومدى تمثيل العينة لمجتمع البحث والمعالجات الاحصائية المستخدمة في تحليل نتائج البحث.

سادسا: تعريف المصطلحات

١. اقتصاد المعرفة: تعرّف حسن (٢٠٢٠، ص١٤٥) اقتصاد المعرفة بأنه "القدرة على إنتاج المعرفة والمعلومات واستخدامها ونشرها، وبناء معارف أكاديمية عن طريق وسائل وتقنيات جديدة تعتمد على التراكم المعرفي والمهارات التي يمتلكها العنصر البشري".

٢. ويعرفه الباحثان إجرائيا بأنه: الاقتصاد الذي يعتمد على تحويل المعرفة إلى ثروة وتنمية مستدامة من خلال عمليات التعليم والتدريب والمشاريع البحثية والابتكارية والشراكات المجتمعية والتنمية المهنية التي تؤدي بدورها إلى مواكبة التطورات التكنولوجية واكتساب مهارات التعليم المستمر لدى طلبة جامعة نزوى، والتي يتم التعرف عليها من خلال استجابة المبحوثين للأداة التي أعدها الباحثان.

٣. أعضاء هيئة التدريس: هم مجموع الأفراد الذين يعملون في جامعة نزوى ممن يحملون درجة الدكتوراة والذين يقومون بالشؤون الأكاديمية والبحثية بمختلف كليات الجامعة (جامعة نزوى، ٢٠٢١).

٤. جامعة نزوى: مؤسسة علمية أهلية تقع في ولاية نزوى في سلطنة عمان، أُنشئت عام ٢٠٠٤م (جامعة نزوى، ٢٠٢١).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري:

تمارس مؤسسات التعليم العالي منذ سنوات عدة دورها التقليدي في تقديم وظيفتها الأساسية المتمثلة في التدريس وتوفير التعليم المتخصص، وفي ظل اقتصاد المعرفة تطور دور مؤسسات التعليم العالي لتلبي احتياجات تحول المجتمعات نحو اقتصاد المعرفة في شتى مجالاتها حيث أصبح على الجامعات الإسهام في نقل المعرفة والأفكار من مبانيها ومختبراتها إلى ميادين الإنتاج وتحقيق التميز والريادة من خلال المشاركة الفاعلة لجميع عناصر المنظومة التعليمية الجامعية، ويعرف باول وسنيلمن اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) كما ذكر(الزامل، ٢٠١٨، ص١٣١) بأنه "الإنتاج والخدمات المؤسسة على الأنشطة المعرفية المكثفة والتي تساهم في تسريع وتيرة التقدم العلمي والتقني".

كما يعرف في مجال التعليم الجامعي على أنه الاستخدام الأمثل للمعرفة لتنمية رأس المال البشري من خلال مجموعة الإجراءات والممارسات المتبعة في البيئة التعليمية الجامعية (نمر، ٢٠١٨، ص٣٣٤).

ويعرفه عبد الله (٢٠١٩، ص١٣٨) بأنه "ذلك الاقتصاد الذي يهدف إلى الاستثمار في رأس المال البشري القادر على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها؛ للارتقاء بحياته وتحقيق التنمية المنشودة لمجتمعه ويتم ذلك من خلال توفير التعليم الجامعي المتميز الذي يلبي متطلبات بناء اقتصاد المعرفة، والذي يوفر بيئة مشجعة على الابتكار وداعمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال".

وبناء على ما تقدم فإن اقتصاد المعرفة يركز على أن تكون المعرفة ورأس المال البشري هي المحرك الأساسي والقوة الهائلة للنمو الاقتصادي والتقدم والارتقاء بالمجتمع. ويعرف البحث الحالي اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على تحويل المعرفة إلى ثروة وتنمية مستدامة من خلال عمليات التعليم والتدريب والمشاريع البحثية والابتكارية والشراكات المجتمعية التي تؤدي بدورها إلى مواكبة التطورات التكنولوجية واكتساب مهارات التعليم المستمر لدى طلبة جامعة نزوى.

وتبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الأدوار التي تؤديها مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته، وما تنتجه من تقنيات متقدمة في شتى المجالات، فالمعرفة العلمية والعملية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة يعد الأساس المهم لتوليد الثروة وتنميتها وتراكمها كما تسهم في تحسين نوعية الأداء ورفع الانتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي وإنتاج المزيد من المشاريع والنشاطات الاقتصادية، والتي تسهم في توليد فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتجددة خصوصا في المجالات التي يستخدم فيها التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة (عليان، ٢٠١٢). كما أنها تعزز العلاقات الدولية والتهاون بين الدول وتعمل على سد الفجوة الاجتماعية والاقتصادية خصوصا بين الطلاب الدوليين (Marginson,2010).

ويتضح مما سبق أن اقتصاد المعرفة في المجال التعليمي والتربوي يسهم بشكل واضح في رسم السياسات العامة وبناء الخطط التعليمية والقرارات التربوية وتطوير النظم التعليمية وفق متطلبات اقتصاد المعرفة، كما يمكن الاستفادة من البحوث التربوية والدراسات العلمية لصالح العملية التعليمية، وعليه يرى البحث الحالي أهمية نشر مفهوم اقتصاد المعرفة والأخذ بمتطلباته للاستفادة من فوائده وإيجابياته في المؤسسات المجتمعية عامة والمؤسسات التعليمية خاصة.

وهناك عدة ركائز يبنى عليها اقتصاد المعرفة، وقد حددها البنك الدولي (The Word Bank) في أربعة ركائز أساسية، أولا: النظام الاقتصادي والمؤسسي وهو يركز على الدور الحكومي في تحفيز روح المبادرة وتوفير نظام اقتصادي ومؤسسي مزود بالعديد من الحوافز والذي يسهم في الاستخدام الأمثل للمعرفة الحالية والجديدة وفي ازدهار العمل الحر وزيادة الإنتاجية والنمو (الزامل، ٢٠١٨)، ثانيا: نظام التعليم والتدريب فهو يرتكز على نظام تعليمي وتدريبي متميز ويؤكد على أهمية وجود مواطنين متعلمين ومعدين للحصول على المعرفة واستخدامها والمشاركة بها. ويرى عليان (٢٠١٢) أن التعليم والتدريب المستمر المعتمد على التكنولوجيا من أهم المرتكزات الأساسية؛ لأنها بذلك تواكب السرعة التي تتطور بها المعرفة والمهارات العالية المطلوبة.
ثالثا: نظم الإبداع والابتكار فوجود التعاون الواسع والقوي بين الجامعات ومراكز الأبحاث والابتكار والشركات والمؤسسات المختلفة أمر ضروري؛ لتكوين وتطبيق المفاهيم الإبداعية والاستفادة من المخزون العالمي للمعرفة واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية وإيجاد تقنيات جديدة.
رابعا: البنية الأساسية لتقنية المعلومات بحيث تتوفر بنية أساسية متقدمة وديناميكية من شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتكون منتشرة ومتاحة للجميع ليسهل الوصول للمعرفة ونشر المعلومات ومعالجتها (العزيزي والحدابي، ٢٠١٨).

وفي هذا السياق فإن اقتصاد المعرفة يتميز بعدد من الخصائص والمميزات، فهو يقوم على الاستخدام المكثف للمعرفة والتكنولوجيا الحديثة والمعلومات والذي ترتب عليه تراكم معرفي هائل في شتى المجالات، والاعتماد على رأس المال الفكري والمعرفي بشكل أساسي في عمل اقتصاد المعرفة والقيام بنشاطاته ومتطلباته، والاستثمار العالي في التعليم والتدريب والبحث العلمي، كما يتميز بالقدرة على الابتكار وتوليد الأفكار وتحويلها إلى سلع ومنتجات لم تعرف من قبل، إضافة إلى المرونة الكبيرة والقدرة على التكيف مع التطورات والتغيرات المستمرة، كما يتميز بارتباطه الكبير بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تمكنه من نقل وتخزين المعلومات ومعالجتها وتسويقها فيما بعد (عبدالله، ٢٠١٩).

ثانيا: الدراسات السابقة:

أجرت مهني (٢٠٢٠) دراسة هدفت إلى قياس مهارات اقتصاد المعرفة لدى طلبة جامعة الفيوم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والاستبانة كأداة، حيث طبقت على (٣٧٦) عضو هيئة تدريس بمختلف كليات الجامعة، ومن أهم نتائجها ارتفاع مستوى طلاب جامعة

الفيوم بشكل عام في امتلاك مهارات اقتصاد المعرفة، كما توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مهارات اقتصاد المعرفة لدى طلبة جامعة الفيوم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وبين الدرجة العلمية ونوع الكلية لصالح الدرجة العلمية الأعلى والكليات العملية.

كما أجرت حسن (٢٠٢٠) دراسة هدفت التعرف على واقع التحول نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع المعلومات من عينة مكونة من (٤٤) عضو هيئة تدريس، ومن أهم نتائج الدراسة: أن عناصر الاقتصاد المعرفي تتوافر بدرجة مرتفعة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وأن إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات اقتصاد المعرفة وتوجهها نحو خصائص اقتصاد المعرفة المرتكزة على البحث العلمي في الجامعة جاءت بدرجة تقدير مرتفعة جدا.

وأجرت الحرملية والمعمرية والمقبالية (٢٠٢٠) دراسة للكشف عن درجة الممارسات الإدارية لمديري مدارس التعليم الأساسي في ضوء متطلبات مجتمع اقتصاد المعرفة والتحديات التي تواجههم في سلطنة عمان، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة من مديري المدارس في سلطنة عمان بلغ عددهم (١٢٥) مدير مدرسة، ومن أهم نتائج الدراسة أن درجة الممارسات الإدارية لمديري مدارس التعليم الأساسي في ضوء متطلبات مجتمع اقتصاد المعرفة جاء بدرجة كبيرة جدا، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

وأما دراسة أبو شعيرة (٢٠١٩) فقد هدفت إلى التعرف على مدى ممارسة جامعة حائل للاقتصاد المعرفي وتطلعاته المستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة مكونة من (٣٦) فقرة، وُزعت على عينة مكونة من(٢٠٦) عضوا من أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل تم اختيارهم بطريقة طبقية، وأظهرت النتائج أن درجة ممارسة جامعة حائل للاقتصاد المعرفي وتطلعاته المستقبلية كانت بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغيرات الكلية والجنس وسنوات الخبرة.

كما قام كل من كوانساه وآخرون (٢٠١٩)Quansah .et al بدراسة هدفت إلى الكشف عن الدور الذي تقوم به الجامعات في إعداد الطلاب لبناء ومواجهة اقتصاد المعرفة في غانا من وجهة نظر الطلاب أنفسهم، اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي، كما تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة وتم تطبيقها على (٦٩٠) طالبا من طلبة ثلاث جامعات في غانا، كشفت نتائج الدراسة أن التعليم الجامعي محدود وغير كاف من حيث التدريب وتنمية المهارات والمعارف اللازمة لطلبة الجامعات لمواكبة تحديات العصر الجديد وانعكس ذلك على مستوى ثقة الطلبة بقدراتهم ومهاراتهم في مواجهة متطلبات اقتصاد المعرفة.

وقام نمر (٢٠١٨) بدراسة هدفت إلى تقييم دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، كما قام ببناء استبانة مكونة من (٧٣) فقرة

موزعة على ثمانية محاور وتم توزيعها على عينة مكونة من (٢٠٠) عضو هيئة تدريس، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي كان بدرجة متوسطة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي ونوع الكلية والخبرة التدريسية.

كما أجرى العزيزي والحدابي (٢٠١٨) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والاستبانة كأداة، وتكونت العينة من (١١١) عضو هيئة تدريس من جامعة صنعاء و(٣٦) من جامعة العلوم والتكنولوجيا، ومن أهم نتائجها: تقدير واقع اقتصاد المعرفة الحالي في جامعة صنعاء بدرجة منخفضة جدا من قبل أعضاء هيئة التدريس بما فيها مجال البحث والتطوير والابتكار، وأن واقع اقتصاد المعرفة الحالي في جامعة العلوم والتكنولوجيا من قبل أعضاء هيئة التدريس جاء بدرجة متوسطة في مجال البحث والتطوير والابتكار ودرجة عالية في مجال التعليم والتدريب، كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا بين آراء أعضاء عينة البحث لصالح جامعة العلوم والتكنولوجيا.

وأجرت اليحيى (٢٠١٦) دراسة هدفت إلى التعرف على دور مؤسسات التعليم العالي في التحوّل إلى مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة، وتوصلت الدراسة إلى ضعف دور الجامعات في مجالات إنتاج المعرفة ونشرها كمًا، في حين يتضح تطور هذا الدور نسبيا فيما يتعلق بتوظيفها واستثمارها، وأن هناك تحديات عديدة تواجه هذه الجامعات في هذا المجال أهمها: اتساع فجوة المعرفة بين مؤسسات التعليم العربية والأجنبية، وعدم كفاية هيئة التدريس في الجامعات، وتركيز الجامعات على نقل المعرفة فقط دون محاولة تطويرها، ووجود فجوة بين التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

وأجرى الشمري (٢٠١٦) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية والمعيقات وسبل التحسين، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي واستخدم أداتين لجمع المعلومات الأولى هي الاستبانة وتكونت من (٥٠) فقرة، والثانية أسئلة مقابلة للتعرف على سبل التحسين اللازمة لتوافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، وتكونت عينة الدراسة من (٦٠٣) عضو هيئة تدريس، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن مدى توفر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية جاء بدرجة متوسطة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس أو الرتبة الأكاديمية أو الكلية أو سنوات الخدمة.

أما دراسة البازعي والصقري (٢٠١٤) فقد هدفت إلى تحديد أهم الكفايات اللازمة للطالب الجامعي للتحول نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة القصيم، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت أداة الدراسة الاستبانة على عينة بلغ عددها (٢٤٤) عضو هيئة تدريس من (١٠) كليات من كليات جامعة القصيم، وأظهرت النتائج أن مستوى توفر الكفايات لدى طلب جامعة القصيم للتحول

نحو اقتصاد المعرفة جاء بدرجة متوسطة، وأن أهم هذه الكفايات هي: كفايات التعلم الكينونة والتعايش مع الآخر، ثم كفايات الانتماء الوطني، فكفايات توظيف التقنية في التعليم، ثم كفايات العمل بروح الفريق، ثم كفاية توظيف المعرفة لتتوائم مع سوق العمل، وأخيرا الكفايات الفكرية.

وهدفت دراسة هينمان وليفنر (٢٠١٠) Hennemann and Liefner إلى التعرف على العلاقة بين التعليم الجامعي الألماني وسوق العمل في ظل الاقتصاد المعرفي، من خلال الكشف عن الكفايات والمهارات التي يكتسبها الطلبة في الجامعة لبناء مستقبلهم المهني، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وطبقت أداة الدراسة الاستبانة على عينة تكونت من (٢٥٧) طالبا وطالبة من خريجي الجغرافيا، وأظهرت النتائج عدم التوافق بين المهارات المكتسبة من التعليم الجامعي والكفاءات المطلوبة في سوق العمل من قبل الخريجين.

ثالثا: التعقيب على الدراسات السابقة وعلاقتها بالبحث الحالي:

استعرض الباحثان عددا من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث الحالي، ويتضح من خلال الدراسات السابقة أن هناك اتفاقا في الهدف بشكل عام حيث يتمحور حول الدور والممارسات التي يقوم به التعليم العالي في بناء ونشر اقتصاد المعرفة، أما من حيث منهج البحث فقد اتفقت أغلب الدراسات السابقة مع البحث الحالي على استخدام المنهج الوصفي، مثل دراسة البازعي والصقري (٢٠١٤) ودراسة اليحيى (٢٠١٦) ودراسة أبو شعيرة (٢٠١٩) ودراسة حسن (٢٠٢٠)، كما اتفق البحث الحالي مع تلك الدراسات في الأداة المستخدمة الاستبانة عدا دراسة الشمري (٢٠١٦) فقد استخدمت أداتي الاستبانة والمقابلة معا، كما اتفقت مع أغلب الدراسات السابقة في اختيار عينة البحث وهم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات كونهم أحد العناصر الأساسية والفعالة في البيئة الجامعية.

واستفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في إعداد أداة البحث والإطار النظري له، وفي إثراء موضوع البحث حيث كشفت عن بعض المراجع المهمة ذات العلاقة بموضوع اقتصاد المعرفة، كما أفادت من بعض نتائجها وتوصياتها. ويأتي هذا البحث مكملا للدراسات السابقة ومؤكدا لبعض النتائج التي توصلت إليها وقد اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في تناوله لهدف البحث ومجتمع البحث وعينته، حيث سعى إلى التعرف على دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وهو الوحيد على حسب علم الباحثين في هذا المجال.

الفصل الثالث

منهجية البحث وإجراءاته

أولا: منهجية البحث

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي؛ لمناسبته لطبيعة وأهداف البحث فهو يسعى إلى وصف الظاهرة والتعبير عنها كميًّا (البياتي، ٢٠١٨)، حيث تم الكشف عن دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولقد تم اختيار جامعة نزوى كونها من الجامعات الرائدة في سلطنة عمان في مجال توليد ونشر المعرفة وهي تتمتع بسمعة جيدة.

ثانيا: مجتمع البحث

تكون مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس في مختلف التخصصات في جامعة نزوى الموجودين في العام الجامعي الحالي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م والبالغ عددهم (٣٧٣) عضو هيئة تدريس حسب الإحصائيات الصادرة من الجامعة عبر موقعها (جامعة نزوى، ٢٠٢١).

ثالثا: عينة البحث

تكونت عينة البحث من (٩٣) عضوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف كليات جامعة نزوى وبنسبة (٢٥%)، حيث تم توزيع رابط الاستبانة بالطريقة العشوائية، والجدول (١) يوضح توزيع أفراد عينة البحث على المتغيرات.

جدول (١) العدد والنسب المئوية حسب متغيرات البحث

	الفئات	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	64	68.8
	أنثى	29	31.2
الكلية	كلية العلوم والآداب	48	51.6
	كلية الاقتصاد والإدارة ونظم المعلومات	12	12.9
	كلية الهندسة والعمارة	20	21.5
	كلية الصيدلة والتمريض	13	14.0
الخبرة	سنة إلى ٤ سنوات	34	36.6
	٥سنوات إلى٩سنوات	29	31.2
	10 سنوات فأكثر	30	32.3
	المجموع	93	100.0

رابعا: أداة البحث

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته قام الباحثان بتطوير استبانة وذلك بعد الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة كدراسة نمر (٢٠١٨) ودراسة الشمري (٢٠١٦) حيث تكونت الأداة في صورتها الأولية من (٢٤) فقرة موزعة على (٤) مجالات والملحق (١) يوضح ذلك. كما تم تبني تدرج ليكرت الخماسي لتصحيح أداة البحث، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (عالي جدًا=٥، عالي=٤، متوسط=٣، منخفض=٢، منخفض جدًا=١) وهي تمثل رقميًا (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على الترتيب، واعتمد المقياس الآتي لأغراض تحليل النتائج:

من ١.٠٠- ٢.٣٣	منخفض
من ٢.٣٤- ٣.٦٧	متوسط
من ٣.٦٨- ٥.٠٠	عالي

وقد تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة الآتية:

(الحد الأعلى للمقياس (٥) – الحد الأدنى للمقياس (١))/ عدد الفئات المطلوبة (٣)

= (٥-١) /٥= ١.٣٣، ومن ثم إضافة الجواب (١.٣٣) إلى نهاية كل فئة.

خامسا: صدق الأداة

١. الصدق الظاهري

بعد صياغة الأداة في صورتها الأولية تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص وبلغ عددهم (٤) والملحق (٢) يوضح ذلك. وذلك بهدف إبداء الرأي حول فقرات الاستبانة ومدى وملاءمتها ومناسبتها، وانتمائها للمجال، وكذلك تصحيح الأخطاء في حالة وجودها. حيث تمحورت الملاحظات حول حذف الفقرات رقم ٦، ١٨، ٢٢، ودمج الفقرات رقم ٨ و١١ في فقرة واحدة، وتكونت الأداة في صورتها النهائية من (٢٠) فقرة موزعة على (٤) مجالات، وهي مجال التعليم والتدريب، ومجال البحث العلمي والابتكار، ومجال التنمية المهنية، ومجال الخدمة والشراكة المجتمعية، حيث تكون كل مجال من المجالات من (٥) فقرات، والملحق (٣) يوضح ذلك.

٢. صدق البناء

لاستخراج دلالات صدق البناء للمقياس، استخرجت معاملات ارتباط كل فقرة وبين الدرجة الكلية، وبين كل فقرة وارتباطها بالمجال التي تنتمي إليه، وبين المجالات ببعضها والدرجة الكلية، في عينة استطلاعية من خارج عينة البحث تكونت من (٣٠) عضوا من أعضاء هيئة التدريس، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل ما بين (٠.٥٦-٠.٨٦)، ومع المجال (٠.٦٣-٠.٨٩) والجدول (٢).

جدول (٢) معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية والمجال التي تنتمي إليه

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة
1	.77**	.61**	8	.78**	.56**	15	.89**	.84**
2	.76**	.67**	9	.77**	.56**	16	.82**	.73**
3	.83**	.71**	10	.80**	.69**	17	.87**	.86**
4	.77**	.72**	11	.79**	.65**	18	.87**	.85**
5	.68**	.75**	12	.81**	.82**	19	.81**	.73**
6	.63**	.59**	13	.78**	.75**	20	.78**	.66**
7	.77**	.66**	14	.81**	.68**			

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠٥). ** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠١).

وتجدر الإشارة أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائيا، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات. كما تم استخراج معامل ارتباط المجال بالدرجة الكلية، ومعاملات الارتباط بين المجالات ببعضها والجدول (٣).

جدول (٣) معاملات الارتباط بين المجالات ببعضها وبالدرجة الكلية

	التعليم والتدريب	البحث العلمي والابتكار	التنمية المهنية	الخدمة والشراكة المجتمعية	الدرجة الكلية
التعليم والتدريب	1				
البحث العلمي والابتكار	.630**	1			
التنمية المهنية	.841**	.616**	1		
الخدمة والشراكة المجتمعية	.811**	.660**	.825**	1	
الدرجة الكلية	.915**	.815**	.918**	.925**	1

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠٥). ** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠١).

يبين الجدول (٣) أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائيا، مما يشير إلى درجة مناسبة من صدق البناء.

سادسا: ثبات الأداة

للتأكد من ثبات أداة البحث، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test–retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة البحث مكوّنة من (٣٠)، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين. وتم أيضًا حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول رقم (٤) يبين معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذا البحث.

جدول (٤) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية

المجال	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي
التعليم والتدريب	0.83	0.79
البحث العلمي والابتكار	0.90	0.77
التنمية المهنية	0.92	0.83
الخدمة والشراكة المجتمعية	0.89	0.84
الدرجة الكلية	0.90	0.91

سابعا: تطبيق أداة البحث

١. بعد اختيار الموضوع بدأ الباحثان بجمع الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع، ثم صياغة المشكلة البحثية.
٢. بعد ذلك تمّ بناء أداة البحث وصياغة الأداة في صورتها الأولية، وعرضها على مجموعة من المحكمين والأخذ بملاحظاتهم، وصياغة الأداة في صورتها النهائية، وبعد ذلك تمّ تطبيقها على عينة استطلاعية لمعرفة دلالات الصدق والثبات.
٣. تم تطبيقها على عينة البحث من خلال رابط إلكتروني.
٤. تم عمل المعالجة الإحصائية للبيانات وتحليلها واستخلاص النتائج وكتابة التوصيات.

ثامنا: الوسائل الإحصائية المعتمدة

استخدم الباحثان في هذا البحث البرنامج الإحصائي (SPSS) لاستخراج نتائج البحث والإجابة عن أسئلته، كما يأتي:

١. معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach – Alpha) لحساب معامل ثبات أدوات البحث.
٢. معاملات ارتباط بيرسون (Pearson) لحساب صدق الفقرات عن طريق حساب ارتباط الفقرات والمجال الذي تنتمي إليه، وحساب ارتباط كل بُعد مع الدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه.
٣. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على السؤال الأول والثاني.
٤. اختبار ت للعينات المستقلة (T–test) لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطات وفقًا لمتغير الجنس، واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطات وفقًا لمتغيرات الكلية والخبرة التدريسية وذلك للإجابة على السؤال الثاني.

الفصل الرابع

عرض نتائج البحث وتفسيرها

السؤال الأول: ما دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	١	التعليم والتدريب	3.77	.464	عالي
٢	٣	التنمية المهنية	3.75	.524	عالي
٣	٤	الخدمة والشراكة المجتمعية	3.52	.576	متوسط
٤	٢	البحث العلمي والابتكار	3.48	.503	متوسط
		الدرجة الكلية	3.63	.445	متوسط

يبين الجدول (٥) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٣.٤٨-٣.٧٧)، حيث جاء التعليم والتدريب في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٣.٧٧)، بينما جاء البحث العلمي والابتكار في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٨)، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (٣.٦٣). وقد يعزى حصول دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة على مستوى متوسط، إلى أن هناك جهودا تبذل في هذا السياق، ولكن لا زال أمام جامعة نزوى الفرصة لمواكبة المتغيرات الاقتصادية، حيث أن التوجه العام في سلطنة عمان بدأ مؤخرًا التركيز ينصب نحو اقتصاد المعرفة بدلا من الاقتصاد التقليدي، لذا على جامعة نزوى إعادة هيكلة برامجها وخططها.

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على فقرات كل مجال على حدة، حيث كانت على النحو الآتي:

أولا: التعليم والتدريب

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالتعليم والتدريب مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	1	تطبيق الأساليب التدريسية المحفزة على إنتاج المعرفة ونشرها.	3.95	.578	عالي
٢	2	تركيز المساقات التعليمية على الجوانب التطبيقية والعملية للمعرفة.	3.90	.591	عالي
٣	3	التطوير المستمر للمقررات الدراسية لتواكب التطورات المستمرة في المعرفة.	3.81	.680	عالي
٤	4	إكساب الطلبة مهارات التعلم الذاتي والتعلم المستمر والتي تمكنهم من اكتشاف المعارف الجديدة والمتنوعة.	3.60	.662	متوسط
٥	5	تدريب الطلبة على استخدام تقنيات تكنولوجية متقدمة تسهّل عملية نشر وتبادل المعرفة.	3.58	.681	متوسط
		التعليم والتدريب	3.77	.464	عالي

يبين الجدول (٦) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.58-3.95)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "تطبيق الأساليب التدريسية المحفزة على إنتاج المعرفة ونشرها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.95)، وجاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على "تركيز المساقات التعليمية على الجوانب التطبيقية والعملية للمعرفة" في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.90)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) ونصها "تدريب الطلبة على استخدام تقنيات تكنولوجية متقدمة تسهّل عملية نشر وتبادل المعرفة" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.58). وبلغ المتوسط الحسابي لمجال التعليم والتدريب ككل (٣.٧٧).

وقد يعزى حصول هذا المجال على المرتبة الأولى إلى المهمة الرئيسة والواضحة للجميع في المؤسسات التعليمية وهي التعليم والتدريب، حيث تعقد الجامعة مجموعة من البرامج التعليمية والتدريبية، وهي موجه للطلبة سواء عن طريق الكليات أو المعاهد والمراكز مثل مركز ريادة الأعمال الذي يقدم للطلبة مجموعة متنوعة من البرامج التي تعد الطلبة للحياة العملية وخاصة الاقتصادية منها، مما يكسبهم المهارات اللازمة لسوق العمل، كما تقوم الجامعة بمراجعة برامجها وتحديثها بما يتواكب مع احتياجات السوق. وتختلف نتيجة هذا البحث عن دراسة كوانساه وآخرون (٢٠١٩)Quansah .et al التي أظهرت انخفاض مستوى التعليم الجامعي في تدريب وتنمية المهارات والمعارف اللازمة لطلبة جامعات غانا لمواكبة تحديات العصر ومواجهة متطلبات

اقتصاد المعرفة، ودراسة العزيزي والحدابي (٢٠١٨) التي حصل فيها مجال التعليم والتدريب في جامعة صنعاء على درجة منخفضة.

ثانيا: البحث العلمي والابتكار

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالبحث العلمي والابتكار مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	9	توجيه مشاريع التخرج نحو مواضيع عصرية ناجحة تسهم في نشر اقتصاد المعرفة.	3.65	.619	متوسط
٢	6	تدريب الطلبة على المهارات البحثية باعتبارها اللبنة الرئيسة في اقتصاد المعرفة.	3.63	.567	متوسط
٣	10	تبني الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى شركات ناشئة ومشاريع اقتصادية (ريادة الأعمال).	3.43	.649	متوسط
٤	8	دعم الطلبة لحضور المؤتمرات والندوات العلمية لإثراء المعارف والخبرات لديهم.	3.41	.824	متوسط
٥	7	توفير الدعم المالي الكافي لتجهيز المختبرات وإجراء البحوث التطبيقية الداعمة لاقتصاد المعرفة وتلبية متطلباته.	3.29	.774	متوسط
		البحث العلمي والابتكار	3.48	.503	متوسط

يبين الجدول (٧) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.29-3.65)، حيث جاءت الفقرة رقم (9) والتي تنص على "توجيه مشاريع التخرج نحو مواضيع عصرية ناجحة تسهم في نشر اقتصاد المعرفة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.65)، وجاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على "تدريب الطلبة على المهارات البحثية باعتبارها اللبنة الرئيسة في اقتصاد المعرفة" في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.63)، بينما جاءت الفقرة رقم (7) ونصها "توفير الدعم المالي الكافي لتجهيز المختبرات وإجراء البحوث التطبيقية الداعمة لاقتصاد المعرفة وتلبية متطلباته" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.29). وبلغ المتوسط الحسابي لمجال البحث العلمي والابتكار ككل (٣.٤٨).

وقد يعزى حصول مجال البحث والابتكار على المرتبة الأخيرة وبمستوى متوسط، إلى احتياج هذا المجال للدعم المادي الكافي فهو يتطلب مبالغ مالية ضخمة سواء من حيث إجراء التجارب أو المشاركات المحلية والدولية، وهو ما تسعى الجامعة إلى توفيره وتشجيع الطلبة على تشكيل مجموعات بحثية، كما تشجع الطلبة على الانخراط في برامج مجلس البحث العلمي. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة العزيزي والحدابي (٢٠١٨) ودراسة الشمري (٢٠١٦) التي حصل فيها مجال البحث العلمي على درجة متوسطة. بينما اختلفت هذه النتيجة عن دراسة حسن (٢٠٢٠) التي تتجه نحو خصائص اقتصاد المعرفة المرتكزة على البحث العلمي في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بدرجة مرتفعة جدا.

ثالثا: التنمية المهنية

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالتنمية المهنية مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	15	توفير برامج وتخصصات تراعي الاحتياجات الفعلية للمؤسسات وسوق العمل.	3.81	.664	عالي
2	12	توفير برامج تعليمية تهدف إلى زيادة الوعي والشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاه المهنة	3.78	.673	عالي
3	11	تنمية قدرات الطلبة ومهاراتهم المعرفية اللازمة للنجاح في المهن المستقبلية.	3.76	.713	عالي
4	14	تشارك مؤسسات المجتمع في تدريب الطلبة ورفع مستوى كفاءتهم قبل الدخول إلى سوق العمل.	3.75	.654	عالي
5	13	تعريف الطلبة بمتطلبات سوق العمل المستقبلية قبل اختيار التخصص.	3.67	.577	متوسط
		التنمية المهنية	3.75	.524	عالي

يبين الجدول (٨) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.67–3.81)، حيث جاءت الفقرة رقم (15) والتي تنص على "توفير برامج وتخصصات تراعي الاحتياجات الفعلية للمؤسسات وسوق العمل" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.81)، وجاءت الفقرة رقم (12) والتي تنص على "توفير برامج تعليمية تهدف إلى زيادة الوعي والشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاه المهنة" في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.78)، بينما جاءت الفقرة رقم (13) ونصها "تعريف الطلبة بمتطلبات سوق العمل المستقبلية قبل اختيار

التخصص" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.67). وبلغ المتوسط الحسابي لمجال التنمية المهنية ككل (٣.٧٥). وقد يعزى حصول مجال التنمية المهنية على المرتبة الثانية وبمستوى عال إلى الأدوار التي تقوم بها الجامعة في تعريف الطلبة بالمهن المطلوبة مستقبلا واستحداث برامج تتواكب مع احتياجات السوق، كما يقوم مركز ريادة الأعمال في الجامعة بعمل دورات وورش وأبحاث تتناول سوق العمل وكيفية البدء بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تقوم بنشر ثقافة الأعمال الحرة لدى الطلبة. وقد اختلفت هذه النتيجة عن دراسة نمر (٢٠١٨) التي أوضحت نتائجها حاجة جامعة نجران إلى المزيد من الجهد في سبيل إعداد الطلبة لسوق العمل وإثراء التنمية المهنية لديهم.

رابعا: الخدمة والشراكة المجتمعية

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالخدمة والشراكة المجتمعية مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	16	تقديم خدمات استشارية في المجالات المعرفية لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي.	3.63	.818	متوسط
2	18	مشاركة المجتمع المحلي في الأنشطة والممارسات التي تسهم في نشر المعرفة وتسويقها.	3.61	.676	متوسط
3	19	تبني برامج متنوعة للتبادل العلمي والثقافي بين طلبة الجامعة وطلبة الجامعات الأجنبية.	3.53	.716	متوسط
4	17	توفير مصادر تعلم متنوعة تساعد أفراد المجتمع المحلي على نشر المعرفة وتطويرها.	3.49	.717	متوسط
5	20	توعية المجتمع المحلي بأهمية اقتصاد المعرفة وأثره في تحقيق الرفاهية الفردية والمجتمعية.	3.31	.659	متوسط
		الخدمة والشراكة المجتمعية	3.52	.576	متوسط

يبين الجدول (٩) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.31–3.63)، حيث جاءت الفقرة رقم (16) والتي تنص على "تقديم خدمات استشارية في المجالات المعرفية لأفراد ومؤسسات المجتمع المحلي" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.63)، وجاءت الفقرة رقم (18) والتي تنص على "مشاركة المجتمع المحلي في الأنشطة والممارسات التي تسهم في نشر المعرفة وتسويقها" في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.61)، بينما جاءت الفقرة رقم (20) ونصها "توعية المجتمع المحلي بأهمية اقتصاد المعرفة وأثره في تحقيق

الرفاهية الفردية والمجتمعية" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.31). وبلغ المتوسط الحسابي لمجال الخدمة والشراكة المجتمعية ككل (٣.٥٢)، وقد يعزى حصول مجال الخدمة والشراكة المجتمعية على المرتبة الثالثة وبمستوى متوسط إلى أن الشراكة المجتمعية تتطلب التنسيق مع مؤسسات المجتمع وبعضها تجد منها القبول والاستعداد كما أن بعضها لديها تحفظ أو عدم اكتراث بأهمية مشاركة الطلبة في الحياة المجتمعية والانخراط في سوق العمل، وقد ينظر البعض منها على أن المشاركة تعطل من جهودها، كما أن بعض المشاركات تتطلب الدعم المادي وهذا يؤثر على توفير البرامج كون الدعم غير متوفر في حينه وقد يتطلب موافقات من الجهات المجتمعية الحاضنة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشمري (٢٠١٦)، بينما أظهرت نتائج دراسة نمر (٢٠١٨) ضعفا في دور جامعة نجران في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة من خلال الخدمة المجتمعية المحلية والعالمية رغم أهميتها في بناء المنظومة التعليمية القائمة على الاقتصاد المعرفي.

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) في تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة تبعا لمتغيرات البحث (الجنس، الكلية، الخبرة التدريسية)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة حسب متغيرات الجنس، الكلية، الخبرة التدريسية، ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "ت"، والجداول (١٠).

أولا: الجنس

جدول (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لأثر الجنس على دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
التعليم والتدريب	ذكر	64	3.76	.491	-.161	91	.872
	أنثى	29	3.78	.405			
البحث العلمي والابتكار	ذكر	64	3.48	.474	-.102	91	.919
	أنثى	29	3.49	.572			
التنمية المهنية	ذكر	64	3.75	.572	-.216	91	.829
	أنثى	29	3.77	.410			
الخدمة والشراكة المجتمعية	ذكر	64	3.48	.631	-.867	91	.388
	أنثى	29	3.59	.429			

الدرجة الكلية	ذكر	64	3.62	.466	-.414	91	.680
	أنثى	29	3.66	.402			

يتبين من الجدول (١٠) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (a = ٠.٠٥) تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات وفي الدرجة الكلية. وقد يعزى ذلك إلى تعرض الطلبة لنفس البرامج والورش والدعم الذي يقدم في الجامعة وبالتالي اتفقت النظرة إلى دور الجامعة في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة أبو شعيرة (٢٠١٩)، والتي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث تُعزى إلى متغير الجنس. بينما أظهرت دراسة الشمري (٢٠١٦) وجود فروق في متغير الجنس لصالح الذكور.

ثانيا: الكلية

جدول (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة حسب متغير الكلية

	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التعليم والتدريب	كلية العلوم والآداب	48	3.75	.497
	كلية الاقتصاد والإدارة ونظم المعلومات	12	3.63	.425
	كلية الهندسة والعمارة	20	3.74	.507
	كلية الصيدلة والتمريض	13	3.98	.191
	المجموع	93	3.77	.464
البحث العلمي والابتكار	كلية العلوم والآداب	48	3.35	.513
	كلية الاقتصاد والإدارة ونظم المعلومات	12	3.80	.615
	كلية الهندسة والعمارة	20	3.50	.387
	كلية الصيدلة والتمريض	13	3.66	.340
	المجموع	93	3.48	.503
التنمية المهنية	كلية العلوم والآداب	48	3.73	.654
	كلية الاقتصاد والإدارة ونظم المعلومات	12	3.83	.425
	كلية الهندسة والعمارة	20	3.73	.333

	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	كلية الصيدلة والتمريض	13	3.83	.269
	المجموع	93	3.75	.524
الخدمة والشراكة المجتمعية	كلية العلوم والآداب	48	3.49	.589
	كلية الاقتصاد والإدارة ونظم المعلومات	12	3.45	.566
	كلية الهندسة والعمارة	20	3.39	.556
	كلية الصيدلة والتمريض	13	3.88	.473
	المجموع	93	3.52	.576
الدرجة الكلية	كلية العلوم والآداب	48	3.58	.500
	كلية الاقتصاد والإدارة ونظم المعلومات	12	3.68	.461
	كلية الهندسة والعمارة	20	3.59	.359
	كلية الصيدلة والتمريض	13	3.84	.272
	المجموع	93	3.63	.445

يبين الجدول (١١) تباينًا ظاهريًا في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة بسبب اختلاف فئات متغير الكلية، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي حسب الجدول (١٢).

جدول (١٢) تحليل التباين الأحادي لأثر الكلية على دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة

	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
التعليم والتدريب	بين المجموعات	.852	3	.284	1.336	.268
	داخل المجموعات	18.931	89	.213		
	الكلي	19.783	92			
البحث العلمي والابتكار	بين المجموعات	2.529	3	.843	3.612	.016
	داخل المجموعات	20.770	89	.233		
	الكلي	23.299	92			

التنمية المهنية	بين المجموعات	.204	3	.068	.241	.867
	داخل المجموعات	25.086	89	.282		
	الكلي	25.290	92			
الخدمة والشراكة المجتمعية	بين المجموعات	2.102	3	.701	2.196	.094
	داخل المجموعات	28.404	89	.319		
	الكلي	30.506	92			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.755	3	.252	1.284	.285
	داخل المجموعات	17.451	89	.196		
	الكلي	18.206	92			

يتبين من الجدول (١٢) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=٠.٠٥) تعزى لأثر الكلية في جميع المجالات وفي الأداة ككل باستثناء البحث العلمي والابتكار، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه كما هو مبين في الجدول (١٣).

جدول (١٣) المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر الكلية على البحث العلمي والابتكار

	المتوسط الحسابي	كلية العلوم والآداب	كلية الاقتصاد والإدارة ونظم المعلومات	كلية الهندسة والعمارة	كلية الصيدلة والتمريض
كلية العلوم والآداب	3.35				
كلية الاقتصاد والإدارة ونظم المعلومات	3.80	.45*			
كلية الهندسة والعمارة	3.50	.15	.30		
كلية الصيدلة والتمريض	3.66	.32	.14	.16	

* دالة عند مستوى الدلالة (a = ٠.٠٥).

يتبين من الجدول (١٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (a = ٠.٠٥) بين كلية العلوم والآداب وكلية الاقتصاد والإدارة ونظم المعلومات وجاءت الفروق لصالح كلية الاقتصاد والإدارة ونظم المعلومات. وقد يعزى ذلك إلى أن

مجال كلية الاقتصاد والإدارة ونظم المعلومات مجال رحب ويتضمن مفهوم اقتصاد المعرفة بالشكل العملي فهذه الكلية تجمع بين المعرفة التكنولوجية والرقمية والمعرفة الاقتصادية والمالية، وبالتالي تناول هذا المفهوم في برامجها وخططها يكون بشكل أوضح، وهو ما لا يتوفر في كلية العلوم والآداب. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة مهني (٢٠٢٠) التي أظهرت وجود فروق تعزى إلى متغير الكلية لصالح الكليات العلمية، بينما اختلفت عن دراسة نمر (٢٠١٨) والشمري (٢٠١٦) في عدم وجود فروق تعزى لمتغير الكلية.

ثالثا: الخبرة التدريسية

جدول (١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة حسب متغير الخبرة التدريسية

	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التعليم والتدريب	سنة إلى ٤ سنوات	34	3.54	.423
	٥سنوات إلى٩سنوات	29	3.74	.487
	10سنوات فأكثر	30	4.05	.319
	المجموع	93	3.77	.464
البحث العلمي والابتكار	سنة إلى ٤ سنوات	34	3.32	.334
	٥سنوات إلى٩سنوات	29	3.37	.565
	10سنوات فأكثر	30	3.77	.486
	المجموع	93	3.48	.503
التنمية المهنية	سنة إلى ٤ سنوات	34	3.55	.341
	٥سنوات إلى٩سنوات	29	3.60	.578
	10سنوات فأكثر	30	4.13	.444
	المجموع	93	3.75	.524
الخدمة والشراكة المجتمعية	سنة إلى ٤ سنوات	34	3.22	.442
	٥سنوات إلى٩سنوات	29	3.43	.592

	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	10سنوات فأكثر	30	3.93	.450
	المجموع	93	3.52	.576
الدرجة الكلية	سنة إلى ٤ سنوات	34	3.41	.296
	٥سنوات إلى٩سنوات	29	3.54	.486
	10سنوات فأكثر	30	3.97	.333
	المجموع	93	3.63	.445

يبين الجدول (١٤) تباينًا ظاهريًا في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة بسبب اختلاف فئات متغير الخبرة التدريسية، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي حسب الجدول (١٥).

جدول (١٥) تحليل التباين الأحادي لأثر الخبرة التدريسية على دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة

	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
التعليم والتدريب	بين المجموعات	4.299	2	2.150	12.494	.000
	داخل المجموعات	15.484	90	.172		
	الكلي	19.783	92			
البحث العلمي والابتكار	بين المجموعات	3.813	2	1.906	8.805	.000
	داخل المجموعات	19.486	90	.217		
	الكلي	23.299	92			
التنمية المهنية	بين المجموعات	6.379	2	3.189	15.179	.000

	داخل المجموعات	18.911	90	.210		
	الكلي	25.290	92			
الخدمة والشراكة المجتمعية	بين المجموعات	8.360	2	4.180	16.988	.000
	داخل المجموعات	22.146	90	.246		
	الكلي	30.506	92			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	5.477	2	2.738	19.362	.000
	داخل المجموعات	12.729	90	.141		
	الكلي	18.206	92			

يتبين من الجدول (١٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=٠.٠٥) تعزى لأثر الخبرة التدريسية في جميع المجالات وفي الأداة ككل، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه كما هو مبين في الجدول (١٦).

جدول (١٦) المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر الخبرة التدريسية على دور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة

		المتوسط الحسابي	1-4	5-9	10فأكثر
التعليم والتدريب	سنة إلى ٤ سنوات	3.54			
	5سنوات إلى٩سنوات	3.74	.21		
	10سنوات فأكثر	4.05	*.52	*.31	
البحث العلمي والابتكار	سنة إلى ٤ سنوات	3.32			
	٥سنوات إلى٩سنوات	3.37	.05		
	10سنوات فأكثر	3.77	*.46	*.40	
التنمية	سنة إلى ٤ سنوات	3.55			

		المتوسط الحسابي	1-4	5-9	10فأكثر
المهنية	٥سنوات إلى٩سنوات	3.60	.05		
	10سنوات فأكثر	4.13	*.58	*.53	
الخدمة والشراكة المجتمعية	سنة إلى ٤ سنوات	3.22			
	٥سنوات إلى٩سنوات	3.43	.20		
	10سنوات فأكثر	3.93	*.71	*.51	
الدرجة الكلية	سنة إلى ٤ سنوات	3.41			
	٥سنوات إلى٩سنوات	3.54	.13		
	10سنوات فأكثر	3.97	*.57	*.44	

* دالة عند مستوى الدلالة (a = ٠.٠٥).

يتبين من الجدول (١٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (a = ٠.٠٥) بين 10سنوات فأكثر من جهة وكل من سنة إلى ٤ سنوات، و٥ سنوات إلى٩ سنوات من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح ١٠ فأكثر في جميع المجالات والدرجة الكلية. وقد يعزى ذلك إلى قدرة الأكاديميين الذين قضوا سنوات في التدريس والتدريب وخدمة المجتمع على تقييم البرامج والخطط بما يتناسب مع مستجدات العصر، فكلما كانت سنوات الخبرة أكبر كلما تعرض لمواقف عملية وتدريبية أكثر، كما أن عضو هيئة التدريس الذي قضى عدة سنوات في الجامعة يستطيع أن يتلمس كمية ومقدار التغيير الذي يحصل في العمل الجامعي ومدى مواكبته للمستجدات. وتلك النتيجة تتفق مع دراسة الشمري (٢٠١٦) وجود فروق في متغير الخبرة التدريسية على جميع المجالات لصالح الفئة (٥- أقل من ١٠ سنوات)، ودراسة مهني (٢٠٢٠) التي أظهرت دور الخبرة التدريسية لعضو هيئة التدريس في تدريب وتعزيز مهارات الاقتصاد المعرفي لدى الطلبة، بينما اختلفت هذه النتيجة عن دراسة أبو شعيرة (٢٠١٩)، ودراسة نمر (٢٠١٨)، ودراسة الشمري (٢٠١٦) التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

أولا: الاستنتاجات:

١. تقوم جامعة نزوى بدور متوسط في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

٢. جاء التعليم والتدريب في المرتبة الأولى بأعلى متوسط بينما جاء البحث العلمي والابتكار في المرتبة الأخيرة.

٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة تُعزى لمتغير الجنس.

٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لمتغير الكلية في جميع المجالات باستثناء مجال البحث العلمي والابتكار جاءت الفروق لصالح كلية الاقتصاد ونظم المعلومات.

٥. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدور جامعة نزوى في نشر مفهوم اقتصاد المعرفة لمتغير الخبرة التدريسية في جميع المجالات لصالح فئة ١٠ سنوات فأكثر.

ثانيا: التوصيات:

١. على دائرة تقنية المعلومات عمل دورات وبرامج في مجال التكنولوجيا والتطبيقات الرقمية تكون موجهة للطلبة؛ ليسهل عليهم مواكبة المستحدثات التكنولوجية واستخدامها في مجال التدريس والبحث العلمي.

٢. ضرورة قيام رئاسة الجامعة وعمادة البحث العلمي في توفير الدعم المالي للطلبة في مجال البحوث، والبحث عن مصادر تمويل سواء من الحكومة أو مؤسسات القطاع الخاص أو التمويل الذاتي.

٣. ضرورة قيام مركز ريادة الأعمال وعمادة التخطيط بدراسة احتياجات سوق العمل المستقبلية وتعريف الطلبة بها؛ ليكونوا على اطلاع بالفرص المستقبلية.

ثالثا: المقترحات:

١. إشراك الطلبة في الحملات التوعوية واللقاءات والملتقيات التي تنظم من قبل كليات الجامعة التي تكون موجهة لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال اقتصاد المعرفة.

٢. إجراء دراسة مماثلة تتضمن عددا من الجامعات العمانية لمقارنة الدور الذي تقوم بها الجامعات في سبيل نشر مفهوم اقتصاد المعرفة في ضوء بعض المتغيرات.

٣. إجراء دراسة حول التحديات التي تواجه جامعة نزوى وغيرها من مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان في سبيل التحول نحو اقتصاد المعرفة.

Recommendations and Suggestions:

1. The Information Technology Department shall conduct courses and programs in the field of technology and digital applications aimed at students; to make it easier for them to keep up with technological innovations and use them in the field of teaching and scientific research.
2. The necessity for the University Presidency and the Deanship of Scientific Research to provide financial support for students in the field of research, and to search for sources of funding, whether from the government, private sector institutions, or self-financing.
3. The necessity for the Entrepreneurship Center and the Deanship of Planning to study the future needs of the labor market and inform students about them to be informed of the future opportunity.
4. Involving students in the awareness campaigns, meetings and forums organized by the faculties of the university that are directed to local community institutions in the field of knowledge economy.
5. Conducting a study on the challenges facing the Nizwa University and other higher education institutions in the Sultanate of Oman in order to transform towards a knowledge economy.

المـراجع

أولا: المراجع العربية:

١. أبو شعيرة، خالد. (٢٠١٩). مدى ممارسة جامعة حائل للاقتصاد المعرفي وتطلعاته المستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢(٢)، ١١-٣٩.

٢. البازعي، حصة، والصقري، عواطف. (٢٠١٤). الكفايات اللازمة للطالب الجامعي للتحول نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة القصيم. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٧(٢)، ٨٦٧-٩٥٦.

٣. بعطوش، أحمد، ولغويل، سميرة. (٢٠٢٠). المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، ٤(١٢)، ١٧٧-٢٠٠.

٤. البلوشي، جليلة، والمعمري، سيف. (٢٠٢٠). مهارات الاقتصاد المعرفي المتوقع تضمينها مستقبلا في التعليم المدرسي بسلطنة عمان: دراسة علمية بأسلوب دلفي. مجلة الدراسات التربوية والنفسية، ١٤(٢)، ٢٢٩-٢٤٩.

٥. البياتي، فارس. (٢٠١٨). الحاوي في مناهج البحث العلمي. دار السواقي العلمية.

٦. جامعة نزوى. (٢٠٢١). دائرة الموارد البشرية، مسترجع بتاريخ فبراير ٢، ٢٠٢١، من موقع

٧. https://www.unizwa.edu.om/index.php?contentid=112

٨. جامعة نزوى. (٢٠٢١). عن الجامعة. مسترجع بتاريخ فبراير ٢٣، ٢٠٢١، من موقع

٩. https://www.unizwa.edu.om/index.php?contentid=1

١٠. الحرملية، أمل، المعمرية، حمدة، والمقبالية، موزة. (٢٠٢٠). الممارسات الإدارية لمديري المدارس في ضوء متطلبات مجتمع اقتصاد المعرفة بسلطنة عمان. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، ٤(١٦)، ٢٥١-٢٧٢.

١١. حسن، أميرة محمد. (٢٠٢٠). واقع التحول نحو اقتصاد المعرفة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. المجلة العربية للتربية النوعية، ٤(١٣)، ١٤١-١٦٢.

١٢. الزامل، محمد. (٢٠١٨). دور التعليم الجامعي في تحسين مؤشرات الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي. مجلة الألسكو التربوية، ١٢٣-١٤٧.

١٣.الشمري، خالد أحمد. (٢٠١٦). مدى توافر متطلبات اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية: المعيقات وسبل التحسين [رسالة دكتوراة غير منشورة]. جامعة اليرموك.

١٤.عبد الله، محمد عبد الله. (٢٠١٩). دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة "الواقع والمأمول": دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق. مجلة تطوير الأداء الجامعي، ٨(١)، ١٣١-٢١٠.

١٥.العزيزي، محمود، والحدابي، داود. (٢٠١٨). واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية في جامعتي صنعاء، والعلوم والتكنولوجيا اليمنية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ١١(٣٣)، ٩٧-١٢٥.

١٦.عليان، ربحي مصطفى. (٢٠١٢). اقتصاد المعرفة. دار صفاء للنشر والتوزيع.

١٧.مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٥). تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤: الشباب وتوطين المعرفة. دار الغرير للطباعة والنشر والتوزيع.

١٨.مجلس التعليم. (٢٠١٧). فلسفة التعليم في سلطنة عمان. سلطنة عمان.

١٩.مهني، منال. (٢٠٢٠). مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب جامعة الفيوم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. المجلة التربوية، (٧٧)، ٢١٢٤-٢١٦٠.

٢٠.نمر، أمين محمد. (٢٠١٨). دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس. دراسات العلوم التربوية، ٤٥(٤)، ٣٣٣-٣٢٥.

٢١.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، سلطنة عمان، مسقط، مسترجع بتاريخ يناير ٢٠، ٢٠٢١، من موقع https://www.trc.gov.om/trcweb/ar

٢٢.اليحيى، نادية (٢٠١٦). دور مؤسسات التعليم العالي في التحول إلى مجتمع المعرفة: من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، ٥١(٢)، ١١-٥١.

ثانيا: المراجع العربية والأجنبية:

1. Abdullah, M. (2019). The role of University Education in meeting the requirements of the knowledge economy “Reality and Expectations”: A Field Study on Zagazig University. Journal of Academic Performance Development, 8(1), 131-210.
2. Abu Shairah, Kh. (2019). The extent of Hail University's practice of knowledge economy and its future aspirations from the faculty members' point of view. Studies in the Humanities and Social Sciences, 2 (2), 11-39.
3. Al-Azizi, M., & Al-Haddabi, D. (2018). The reality of the knowledge economy in Yemeni public and private universities from the of faculty members point of view: a field study in the Sana'a university and the Yemeni university of science and technology. Arab Journal for Quality Assurance of University Education, 11(33), 97-125.
4. Al-Baloushi, J., & Al-Mamari, S. (2020). The skills of the knowledge economy expected to be integrated in the school education in the future in Oman: a scientific study by using the Dolphi method. Journal of Educational and Psychological Studies, 14(2),229-249.
5. Al-Bayati, F. (2018). Al-Hawi in the scientific research methodology. Dar Al-Sawaqi Publishers.
6. Al-Bazai, H., & Al-Saqri, A. (2014). The competencies required for the university student to transform towards a knowledge economy from the faculty members' point of view in Al-Qassim University. Journal of Educational and Psychological Sciences, 7(2), 867-956.
7. Al-Harmali, A., Al-Maamari, H., & Al-Muqabali, M. (2020). Administrative practices for school administrators in the light of the requirements of the knowledge economy community in the Sultanate of Oman. Arab Journal of Educational and Psychological Sciences, 4(16), 251-272.

8. Al-Rahbi, I. A. (2008). An empirical study of the key knowledge economy factors for sustainable economic development in Oman (Doctoral dissertation, Victoria University).
9. Al-Shammari, Kh. (2016). Availability of Knowledge Economy Requirements in Saudi Universities: Obstacles and Ways of Improvement. [Unpublished PhD Thesis]. Yarmouk University.
10. Al-Yahya, N (2016). The role of higher education institutions in transforming into a knowledge society: from the point of view of faculty members in Saudi universities. Jordan Journal of Libraries and Information, 51(2), 11-51.
11. Al-Zamil, M. (2018). The role of university education in improving knowledge economy indicators in the KSA and the Gulf countries. Alsco Educational Journal, 123-147.
12. Baatouche, A., & Laghouil, S. (2020). University institutions and the knowledge economy in Algeria. Arab Journal of Literatures and Human Studies, 4(12), 177-200.
13. Biesta, G., Kwiek, M., Lock, G., Martins, H., Masschelein, J., Papatsiba, V., ... & Zgaga, P. (2009). What is the public role of the university? A proposal for a public research agenda. European Educational Research Journal, 8(2), 249-254.
14. Board of Education. (2017). Philosophy of education in the Sultanate of Oman. Sultanate of Oman.
15. Davis, H., Evans, T., & Hickey, C. (2006). A knowledge-based economy landscape: Implications for tertiary education and research training in Australia. Journal of higher education policy and management, 28(3), 231-244.
16. Elyan, R. (2012). Knowledge economy. Dar Al-Safa For Publishing, Distribution & Printing.
17. Hassan, A. (2020). The reality of the transition towards a knowledge economy at the Sudan University of Science and Technology from the faculty members' point of view. Arab Journal of Specific Education, 4(13), 141-162.

18. Hennemann, S., & Liefner, I. (2010). Employability of German geography graduates: The mismatch between knowledge acquired and competences required. Journal of Geography in Higher Education, 34(2), 215-230.
19. Marginson, S. (2010). Higher education in the global knowledge economy. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 2(5), 6962-6980.
20. Mehanni, M. (2020). knowledge economy skills for Fayoum University students from the faculty members point of view. The Educational Journal, (77), 2124-2160.
21. Mohammed bin Rashid Al Maktoum Foundation, and the United Nations Development Program. (2015). Arab Knowledge Report 2014: Youth and Localization of Knowledge. Dar Al Ghurair for Printing, Publishing and Distribution.
22. Nemer, A. (2018). The role of Najran University in achieving the concept of knowledge economy from the point of view of a sample of faculty members. Educational Science Studies, 45(4), 333-325.
23. Nizwa University. (2021). Department of Human Resources. Retrieved on February 2, 2021, https://www.unizwa.edu.om/index.php?contentid=112
24. Nizwa University. (2021). About the university. Retrieved on February 23, 2021, https://www.unizwa.edu.om/index.php?contentid=1
25. Quansah, F., Appiah, E., & Ankoma-Sey, V. R. (2019). University Students' Preparation towards Building Knowledge Economy in Africa: A Case of Universities in Ghana. International Journal of Social Sciences & Educational Studies, 6(1), 38.
26. The Ministry of Higher Education, Scientific Research and Innovation, Sultanate of Oman, Muscat. Retrieved on January 20, 2021, website: https://www.trc.gov.om/trcweb/ar